

أداة رافعة على الطريق

هل ستضر استراتيجية النمو الجديدة في
الصين اقتصادات إفريقيا المعتمدة على
السلع الأولية؟

وينجي شن وروجر نورد



عمال صينيون من مكتب شركة سينوبك للتنقيب عن البترول في تشونغ يوان
وعمال سودانيون يحفرون بئرا للنفط في جنوب السودان.

الماضيين. وعن طريق تنوع شركائها التجاريين، خفضت إفريقيا جنوب الصحراء تقلب صادراتها، مما ساعد على امتصاص أثر الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعندما خفضت الاقتصادات المتقدمة التي عانت من الركود وارداتها، زادت الصين نسبتها من الصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء، مما سمح لمعظم المنطقة بتحقيق نمو اقتصادي قوي. كما رفعت التجارة المستويات المعيشية في إفريقيا من خلال الحصول على السلع الاستهلاكية الصينية الرخيصة وساهمت في انخفاض التضخم واستقراره.

المستثمرون والمقرضون

نوعت إفريقيا جنوب الصحراء أيضا مصادرها الرأسمالية. فقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في إفريقيا جنوب الصحراء زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أحدث الإحصاءات الرسمية (٢٠١٢) تشير إلى أنه أقل من ٥٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، الذي يشتمل عادة على نوع من أنواع السيطرة من جانب إحدى الشركات، فإن الأدلة غير الرسمية تشير إلى أنه قد يكون أكثر بكثير في الواقع. وقد ثبت العديد من أصحاب الأعمال الصينيين أقدامهم في إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت القروض الصينية إلى إفريقيا جنوب الصحراء بسرعة ويواجه عدد كبير منها لتمويل مشروعات البنية التحتية (راجع «معوقات النمو» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وارتفعت حصة الصين من مجموع الدين الخارجي لإفريقيا جنوب الصحراء من أقل من ٢٪ قبل عام ٢٠٠٥ إلى نحو ١٥٪ في عام ٢٠١٢. وقد وفر ذلك للعديد من البلدان الإفريقية مصدرا جديدا لتمويل المشروعات يحظى بالترحيب. وتعتمد الصين بشكل متزايد

بدأ النمو السريع جدا في الصين يتباطأ، وتحول محركات هذا النمو من الاستثمار والصادرات إلى الاستهلاك المحلي. ويؤثر هذا التحول على الاقتصاد العالمي، ولكنه يؤثر بشكل خاص على البلدان المصدرة للسلع الأولية، التي يتواجد العديد منها في إفريقيا. وأعلنت هيئة الجمارك الصينية في الفترة الأخيرة أن واردات الصين من إفريقيا انخفضت بما يقرب من ٤٠٪ في عام ٢٠١٥. وأدى ضعف الطلب الصيني إلى انخفاضات شديدة في الأسعار مما وضع ضغوط على الحسابات المالية والخارجية للعديد من البلدان الإفريقية. وانخفض النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء إلى أقل من ٤٪ في عام ٢٠١٥ ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض في عام ٢٠١٦، بعد أن بلغ من ٥ إلى ٦٪ خلال العقدين الماضيين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المناخ الاقتصادي غير المؤكد، وعد الرئيس الصيني شي جينبينغ في ديسمبر ٢٠١٥ بتقديم تمويل قدره ٦٠ مليار دولار لإفريقيا على مدى السنوات الثلاث القادمة، وهو أكثر من ضعف المبلغ الذي تعهدت به الصين منذ ثلاث سنوات. ولكن هل يعني نموذج النمو الجديد في الصين أن عصر النهضة الاقتصادية في إفريقيا انتهى؟ أو هل يمكن أن تتكيف إفريقيا للواقع الجديد وتتنهز الفرص الجديدة، بما في ذلك في عملها مع الصين؟ وفي محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، فإننا نلقي الضوء أولا على النمو الاستثنائي للروابط الاقتصادية بين الصين وإفريقيا. وقد حول النمو السريع للصين خلال الأربعين سنة الماضية البلد إلى مركز تجاري رئيسي لمعظم بلدان العالم، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال شركاء تجاريين آخرين.

تحول هائل

نعرض هنا حالة إفريقيا جنوب الصحراء التي حدث فيها تحول هائل في التجارة خلال العقدين الماضيين. فقد كانت الاقتصادات المتقدمة تستأثر بما يقرب من ٩٠٪ من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء؛ ويستأثر شركاء آخرون الآن، بما في ذلك البرازيل والصين والهند، بأكثر من ٥٠٪ منها، وتبلغ نسبة الصين نحو نصف هذا الرقم. وبالمثل، أصبحت الصين في عام ٢٠١٤ أكبر مصدر فردي للواردات في إفريقيا جنوب الصحراء.

وتشكل المعادن والمنتجات المعدنية والوقود ٧٠٪ من صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى الصين. ومن الناحية الأخرى، فإن معظم واردات إفريقيا جنوب الصحراء من الصين تكون في شكل سلع مصنعة وآلات.

وقد أدى وصول المعادن الخام الإفريقية إلى أسواق جديدة إلى مضاعفة صادراتها خمس مرات بالقيمة الحقيقية خلال العقدين



ولا تقتصر التداعيات الناتجة عن الصين على القنوات المباشرة مثل انخفاض الطلب على الصادرات والانخفاضات العالمية في أسعار السلع الأولية. وهناك انعكاسات أيضا من الاقتصادات الإفريقية على بعضها البعض. وقد أثر التباطؤ في اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبيرة، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، على البلدان

التباطؤ في الاقتصادات الكبيرة في جنوب الصحراء، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، له انعكاسات على البلدان المجاورة الصغيرة.

المجاورة الصغيرة التي تتاجر معها. وتتأثر أوغندا، وهي من البلدان غير المصدرة للسلع الأولية، بالتقلص الاقتصادي في جنوب السودان الذي أصبح مقصدا مهما لصادرات أوغندا الإقليمية. وتعتبر بلدان مثل جنوب إفريقيا وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من كبار المصدرين للصين ومن كبار المستورين من البلدان الإفريقية الأخرى.

الجانب المشرق

هناك جانبان مشرقان على الأقل وسط هذه السحب القائمة. فتعهد الصين في الفترة الأخيرة بزيادة التمويل لإفريقيا بأكثر من الضعف ليصل إلى ٦٠ مليار دولار على مدار السنوات الثلاث القادمة يعكس التزاما قويا تجاه القارة واستمرار توافر تمويل وثير للمستثمرين الصينيين. وبالطبع، سيتطلب ذلك توفير فرص تجارية جديدة، ومن المرجح أن تكون خارج القطاعات التقليدية للموارد الطبيعية. ولكن الارتفاع الأخير في التدفقات الرأسمالية الصينية إلى الخارج، وخاصة من الشركات الصينية، يدل على استمرار إقبال المستثمرين الصينيين على الاستثمار والسعي إلى تحقيق عائدات مرتفعة خارج اقتصادهم. ويمكن أن تكون الاقتصادات الواعدة في البلدان الإفريقية التي لا تعتمد على السلع الأولية في شرق إفريقيا أسواقا جديدة جذابة للنمو.

وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الاتجاهات الديمغرافية العالمية فرصة لاستفيد إفريقيا جنوب الصحراء من نموذج النمو الجديد في الصين (راجع «إدارة التغيرات الديمغرافية» في عدد مارس ٢٠١٦ من مجلة التمويل والتنمية). وقد دخلت بنغلاديش وفيت نام بالفعل في سلاسل القيمة العالمية للملابس والمنسوجات التي كانت تهمين عليها في يوم من الأيام الصين التي تنتقل الآن إلى سلاسل الإمداد الأخرى ذات القيمة المضافة الأعلى. وفي سلاسل الإمداد، تنفذ مراحل مختلفة لتصنيع منتج ما، بدء من استخراج المواد الخام ووصولاً إلى التجميع النهائي، وذلك في شركات تقع في بلدان عديدة. وبحلول عام ٢٠٣٥، سيتجاوز عدد الأفارقة جنوب الصحراء الذين يبلغون سن العمل (١٥-٦٤) بقية من هم في سن العمل في العالم مجتمعين. وإذا استطاعت إفريقيا جنوب الصحراء الحد من اختناقات البنية التحتية، وتحسين مناخ الأعمال، وتنويع اقتصاداتها، وزيادة إدمانها في سلاسل القيمة العالمية على مدى العقود القادمة، فسيكون أمامها فرصة تاريخية لزيادة النمو والحد من وطأة الفقر بشكل قاطع في القارة. وسيكون على صناعات السياسات في القارة انتهاز هذه الفرصة. ■

وينجي شن خبير اقتصادي وروجر نورد نائب مدير، وكلاهما من إدارة إفريقيا في صندوق النقد الدولي.

على إفريقيا، وهي مصدر كبير للعقود الهندسية الخاصة ببناء الطرق ومشروعات الطاقة الكهرومائية.

وقد جعل نموذج النمو الاقتصادي في الصين الموجه نحو الصادرات والذي يعتمد بشدة على الاستثمارات من البلد مستوردا متناميا للسلع الأولية لمعظم هذا القرن. وأدى الطلب الصيني إلى زيادة هائلة في أسعار المعادن والطاقة والسلع الزراعية مما عاد بفائدة على العديد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء المصدرة للسلع الأولية.

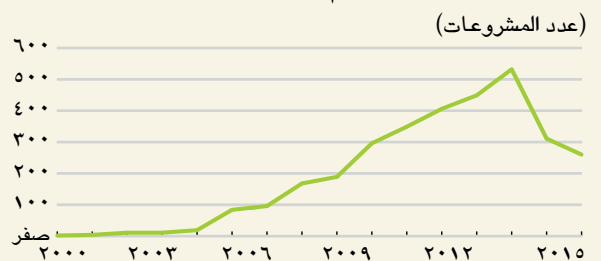
غير أن هذا الوضع قد تغير. فقد أضعف انخفاض الاستثمار في الصين إقبالها على شراء المعادن الخام، مما أسفر عن تقلب حاد في ميزانها التجاري مع إفريقيا جنوب الصحراء. وانخفضت أسعار ركاز الحديد والنفط على سبيل المثال بأكثر من نصف أسعار الذروة التي وصلت إليها في الفترة الأخيرة وشهدت سلع أولية كثيرة أخرى انخفاضات حادة أيضا. وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى انخفاض أخرى في عام ٢٠١٦ وإلى انتعاش ضعيف قبل عام ٢٠٢٠.

وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أقل مساهمة للاتجاهات الدورية وتدفعه بشكل أكبر اعتبارات متوسطة المدى مقارنة بأنواع أخرى عديدة من الاستثمار. غير أن عمليات إغلاق المناجم الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة الأخيرة (مناجم النحاس في زامبيا، ومناجم ركاز الحديد في جنوب إفريقيا، وإلغاء مشروع ركاز الحديد في الكاميرون، على سبيل المثال) تشير إلى أن العائدات على الاستثمار في قطاعات السلع الأولية التقليدية تتراجع. وفي مايو ٢٠١٥، أشارت تقديرات وزارة التجارة الصينية إلى أن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى إفريقيا انخفض بنسبة ٤٥,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٤. ويتراجع أيضا عدد المشروعات الموافق عليها منذ عام ٢٠١٣ (راجع الرسم البياني).

وكان الأثر المباشر على البلدان المصدرة للسلع الأولية شديدا. فقد شتهت البلدان المصدرة للنفط، بصفة خاصة، انخفاضات حادة في الصادرات، مما وضع ضغوط على احتياطات النقد الأجنبي وأسعار الصرف. كما أن العديد من البلدان المصدرة للسلع الأولية تحصل على إيرادات حكومية كبيرة من الموارد الطبيعية وتواجه ميزانياتها الآن عجزا متناميا وتعرض لضغوط لخفض إنفاقها. وفي أنغولا على سبيل المثال أدى انخفاض أسعار النفط إلى محو نصف قاعدة إيراداتها، وخسارة أكثر من ٢٠٪ من إجمالي ناتجها المحلي. وأدى انخفاض مستويات الإنفاق في القطاعين العام والخاص إلى انخفاض حاد في نمو البلدان المصدرة للنفط، المتوقع أن يبلغ ٢٪ فقط في المتوسط في ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بمتوسط يزيد عن ٧٪ في العقد السابق.

التراجع

بعد زيادة مطردة في الاستثمار المباشر في إفريقيا منذ بداية هذا القرن، خفضت الشركات الصينية عدد المشروعات الجديدة بشكل حاد منذ عام ٢٠١٣.



المصدر: وزارة التجارة الصينية.